الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

نقد رواق عربي

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: نايس، غيث و سعيد، محمد السيد (1998) *نقد رواق عربي* .رواق عربي، 3 (1)، 99-107.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

نقد رواق عربي

غيث نايس*

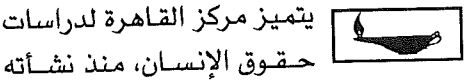

يتميز مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، منذ نشأته بجدية عمله ورقي إصداراته، وحاز منذ البداية على إعجابنا وتشجيعنا له ولنشاطاته. هذا علاوة على الاحترام والصداقة التي نكنها للقائمين عليه.

"**رواق عربي**" مع كتيبات المركز، تشكلان الجانب الفكري الذي يطل من خلالهما المركز على كل المهتمين، ونحن منهم. وقد عبرت "رواق" عن سياسة المركز الفكرية.

ومن بين أسس هذه السياسة الفكرية أثار انتباهنا أحداها. ويبدو لنا ضروريا، في البداية توضيح نقطة بديهية لكن لا يضر تكرارها، وهى قناعتنا التامة بحق كل امرئ في أن يكون له رأي وأن يعبر عنه بكل الوسائل السلمية، وبحق كافة الآراء أن تعبر عن نفسها بكل حرية.

بعد هذا التوضيح والتأكيد سنتناول بإيجاز ما آثار إنتباهنا في السياسة الفكرية لـ"**رواق**".

في الواقع، طرحت "**رواق**" في عددها الأول. أنها تصبو إلى مزاوجة فكر حقوق الإنسان بالثقافة العربية-الإسلامية السائدة في بلداننا. وشبهتها المقدمة بالعمليات القسرية للعلوم الطبية والوراثية الحديثة. أي أنها عملية إدخال قسرية جراحية أو غيرها، لجزء من منظومة فكرية بل وحتى لمنظومة فكرية كاملة- في إطار منظومة فكرية أخرى.

هذا الطرح عادت وأكدت عليه مقدمة العدد الرابع في طرحها لمفهوم أن لا نهضة عربية ممكنة دون نهوض لتيارين واسعين في الثقافة العربية هما التيار العلماني والتيار الديني المتنور.

إننا مع إقرارنا بحق "رواق" في إختبار هذه السياسة الفكرية على أرض الواقع، نقول هذه السياسة وليس الفرضية، لأن مقدمات الأعداد من ١ إلى ٤ أكدت على هذا الميل الفكري ووضعته في موقع "سياسة" وليس في إطار فرضية فكرية. نقول مع إقرارنا بحق رواق بإقرار السياسة الفكرية التي ستراها مناسبة. بيد أننا ومن باب الحرص والصداقة، نرى أن هذا الطرح الفكري يثير عدة إشكاليات:

١- يبقى عمل المركز، وانتشار "رواق" كغيرها من مجلات الفكر محصورا بإطار

*عضو لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان - سوريا.

نخبة مثقفة، وأي نفوذ فكري له ما سيكون في إطار هذه النخبة، وبالتالي لا نرى كيف يمكن أن تتم عملية المزاوجة القسرية هذه بين فكر حقوق الإنسان والثقافة العربية السائدة، وهذه الأخيرة حقيقتها المرة أنها تتسم بسيادة مفاهيم غيبية ودعوة إلى مفاهيم قروسطية متخلفة. وأن الفكر الديني المتنور نفسه هزيل جدا. ويجد صعوبات كبيرة في التعبير عن نفسه أصلا، فكيف بالأحرى التأثير على منظومة ثقافية سائدة. والحال، أننا لا نرى إمكانية لتحقق عملي لهذه الفرضية (تزاوج منظومتين فكريتين) سوى في حالة أن يجد هذا الطرح له مستقبلات اجتماعية (أحزاب) نقابات، جمعيات... الخ) تخترق نسيج المجتمع وتؤثر في كتلته الكبيرة وهذا الاحتمال اليوم صعب إلى حد الإستحالة، لضعف وهشاشة القوى السياسية ومجمل تعبيرات المجتمع المدني. ولا نتحدث هنا عن السلفيين الذين يزدادون قوى على أرضية أزمة فكرية سياسية اجتماعية- اقتصادية في عدة بلدان عربية.

٢- هناك ما يدعو للاعتقاد أن "رواق" تدرك هذه الصعوبات لذلك نراها تراهن في عملية "المزاوجة" هذه على نهوض الفكر الديني المتنور، وهذا يفسر عدة مقالات تتناول مفكرين ومصلحين دينيين متنورين. لكن ولأن هذا الفكر الديني المتنور، كما ذكرنا، ضعيف وهامشي ويجد صعوبة في إثبات وجوده، فأن "رواق" تحاول، واعية أم لا، أن تدفع ببعض تجلياته إلى المواجهة. وهذا بداية لعملية "استبدال" يبدو لنا ضروريا التنويه بها.

المشكلة، ونكرر، ليست في فتح صفحات "رواق" لهذا التيار بل هى في "استبدال" وجوده، بمعنى آخر: في محاولة الحلول مكانه.

٣- ما يؤكد تقديرنا إلى وجود هذا الانزلاق "الاستبدالي " في سياسة رواق، هو كثرة المقالات التي تتناول عودة إلى تلك اللحظة التاريخية في نهاية القرن ١٩ وبداية القرن العشرين، حيث نهضت في منطقتنا حركة ثقافية وسياسية واسعة ساهم فيها بشكل واسع مصلحون دينيون متنورون. ولا يعني أن هذا الجزء من رواد النهضة كان دينيا متنورا بالضرورة أن النهضة القادمة في عصرنا الراهن ستعتمد على نهوضه وانبعاثه مرة أخرى.

فقد كانت الثقافة السائدة حينا هى فعلا "دينية". كذلك أيضا كانت أصول أغلبهم: مدارس دينية، الأزهر، علماء دين، قضاة... وتركت عليهم هذه الشروط بصماتها. وربما لو عاش هؤلاء الرواد في عصرنا لكانوا علمانيين بمعنى الكلمة.

ونقصد بكلمة عودة، ذلك الحنين الفكري الملحوظ والمعلن وإذا كان هذا الحنين مفيدا إن تم في إطار الدرس والبحث التاريخي

لتطور الفكر العربي، فإنه يصبح عقيما "وسلفيا"، إن عبر عن عودة فكرية إليه غير نقدية. لأن تطور الفكر في منطقتنا مر بصراعات وتقلبات عديدة. والتقدير المهم الذي يمكن أن يحظى به هذا الفكر المتنور لبداية القرن، هو استكمال ما لم يستكمله وتجاوز مساهماته.

في رأينا، أن تاريخ الفكر والثقافة الحديثين في منطقتنا يتسم بعلمانية لم تنجز ولم تتحقق. هذه هى المسألة! كذلك هو الأمر في قضيتي التنمية والديمقراطية. وهذه القضايا الثلاث مترابطة. ولا نعتقد أن أي "عمليات جراحية" فكرية من أي نوع قادرة على القفز علي هذه القضايا الجوهرية والأساسية. الواقع الراهن، يتطلب من المثقفين العرب موقفا جريئا قد يكون أقليا، وهو كذلك، في مواجهة ثقافة سائدة مأزومة ومتخلفة. ونعتقد أن فكرا علميا جريئا متحررا ونقديا قد يكون قادرا على الاندماج في حركة كفاح قطاعات هامة من شعوبنا في صبوها للكرامة والحرية. هذا شرط أولي وهام لقدرة المثقفين العرب على الدمج الحقيقي لما هو راق وإنساني من ثقافة الإنسانية في ثقافتنا السائدة.

وفي هذا الصدد نذكر بالموقف الجرئ لأحد أركان النهضة عبد الرحمن الكواكبي الذي لم يتردد في وصف فكرة حينه بأنها "كلمة حق وصيحة في واد، إذا ذهبت اليوم مع الريح فستذهب غدا بالأوتاد".

وربما كانت الأطروحات "التوفيقية" الفكرية القائمة على معادلات ذهنية اعتباطية أحد أسباب ديمومة أزمة الثقافة والمثقفين في منطقتنا، التي تحاكي معضلة كيف يمكن لأعمى أن يرشد مشلولا على الطريق؟

أخيرا، ودون مجاملة، علينا أن نشيد بمحاولات وجهود مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان و"رواق عربي" في المساهمة في إغناء الفكر العربي ومحاولة تلمس مخرج لأزمة المثقفين العرب، الذين يعانون من أزمة هوية عميقة، وأزمة الفكر العربي عموما الذي يعاني من تراجع كبير فيه لروحي النقد والعلم ■

توضيح

محمد السيد سعيد×

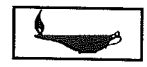

يتسم النقد الذي قدمه الصديق غيث لسياسة رواق عربي بالوضوح والاستقامة المبدئية إلى أقصى حد. إن رواق عربي وغيرها من المجلات المماثلة تحتاج دائما إلى هذا النوع من المراجعة النقدية الدورية لسياساتها الفكرية والتحررية. وبدون ذلك قد يتفشى فيها مرض الركود وما يبدأ "إغراقا" بسيطا قد يتحول مع الوقت إلى طريق الندامة. كما تصفه الحكاية الشعبية والحق أنه لا توجد "عصى" تحمي أي جماعة من الناس مهما تكن ميزتهم واستقامتهم الأخلاقية من الوقوع في خطأ تزوير الواقع وتزييف الوعي، سوى المراجعة المستمرة والدورية من جانب أفضل قرائها، ونحن نشيد بصفة خاصة بهذه الطائفة من المفكرين والمناضلين الذين يعبرون بوعي وشجاعة عن توق أمتهم للخلاص والتحرر واسترداد الكرامة الإنسانية، ومن بينهم بالتأكيد صديقنا المناضل الرائع غيث نايس، المفكر والمناضل الحقوقي العربي السوري. ونحن نقدر لذلك تقديرا عاليا مبادرته بنقد "رواق عربي" وسياستها الخاصة بالاشتباك الإيجابي مع تيار الفكر الإسلامي وتجلياته في الممارسة العملية.

ولنعترف منذ البداية بصواب المفارقة المنطقية التي أسماها "الانزلاق الاستبدالي"، بمعنى وجود دافع عملي لطمس التمييز بين حفز الاستنارة لدى التيار الإسلامي، وربما غيره من تيارات الفكر العربي والتقدم للاضطلاع بالمهمة "التنويرية" بأنفسنا أي بعصرنة الخطاب الديني. ويتقوم هذا الدافع ببساطة في الإحباط الناشئ عنه وهي آليات العصرنة التي تعمل في حقل السياسة المستندة على المرجعية الدينية في الواقع العربي. ورغم وعي عدد لا بأس به من قادة السياسة الدينية بضرورة عصرنة خطابهم، فإن سياسة جر الأقدام، وربما وقوع انتكاسات للميول التحديثية يشد الفكر "الاسلاموي" إلى الركود أو إلى الوراء أحيانا.

ومع ذلك كله، فإننا لا نظن أن رواق عربي قد "وقعت" فعلا في أسر هذه المفارقة المنطقية. كما أن ثمة خلافا موضوعيا في تقدير السلامة المعرفية والملاءمة الميدانية لبعض المنطلقات التي أخذ بها الصديق غيث في نقده الممتاز لرواق.

ولنبدأ بالمسألة الثانية لأنها جوهرية بالنسبة لفهم سياسة رواق، ووضعيتها بين الاجتهادات السياسية والتيارات الفكرية المختلفة، وكيف جرت هذه السياسة في الممارسة العملية.

× المستشار الأكاديمي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

تنتسب رواق عربي قبل كل شئ إلى الحركة العالمية لحقوق الإنسان، وتستهدف ترويج وتعميق فهم هذه الحقوق وتصعيد المطالبة باحترامها في التشريع والممارسة في الوطن العربي. وتكتنف هذه المطالب صعوبات ومشكلات موضوعية، وهو ما يحتم الاجتهاد فيما يتعلق بفهم وعلاج الاختلالات والتشوهات الاقتصادية والسياسية الثقافية التي تحكم إمكانية تطبيق واحترام المواثيق الدولية.

وما يحتم هذه الاجتهادات هو استنفاد إمكانات المنهج القانوني في الممارسة الكفاحية. وقد اكتشف شطر كبير ومتعاظم من مناضلي حقوق الإنسان في كل مكان في العالم أن عليهم التعاطي مع معضلات التطور في واقعهم الخاص، أو في الواقع الاجتماعي المعقد الذي يتعاطون معه عن بعد. وعلى وجه التحديد، تبدو المركبات الثقافية المميزة بصورة خاصة للحضارات القديمة مثل الحضارة الكونفوشية والإسلامية والهندوكية وغيرها من أكثر معطيات هذا الواقع بروزا وتعقيدا.

ولذلك، يبدو من المحتم أن ينجز المناضلون الحقوقيون مهمة "المزاوجة" بين الوعي الحقوقي من ناحية والمركب الثقافي الخاص بكل مناطق العالم الكبرى من ناحية أخرى.

وقد عبرت اليونسكو مع قرارات الجمعية العامة وغيرها من المؤسسات عن هذه الحاجة عن هذه الضرورة بطريقة "زرع ثقافة حقوق الإنسان" وهو ما انتقدناه منذ البداية وفي العدد الأول من المجلة، لأن كناية الزرع تنطلق معرفيا من الاعتقاد بأن ما يتم زرعه هو بالأصل شئ غريب عن البيئة أو التربة المعنية. وقد وصفنا هذا المدخل بأنه قسري ويشتمل على قدر ملموس من الضعف المنطقي. وكبديل لهذا التعبير، أثرنا أن نوظف مدخل "النداء" ، أو "الدعوة". وينتسب هذا المصطلح إلى جهود الفيلسوف آلتوسير وتلامذته وهو يمثل ترجمة لمصطلح intrpellation ، باللغة الفرنسية، أما تعبير الدعوة فهو يعود في توظيفه الحديث إلى فيبر وهو معبأ بالمضمون الديني، مما يجعله مناسبا للتعاطي مع الثقافات التي يغلب عليها التأثر بالتعاليم والتقاليد الدينية، مثل ثقافتنا الدينية الإسلامية.

إذن فنحن ننتقد المدخل "القسري" الذي تنصح به اليونسكو، ونأخذ بمقترب بديل وهو الذي تعكسه المصطلحات السابقة ويعني هذا المدخل بإعادة فرز المركب الثقافي لكي تستخرج منه سواء في طبقاته البعيدة أو القريبة تلك النزعات والميول والمعطيات والمقولات التي تعكس نزعة إنسانية، وهو ما يمكن عمله بمنتهى السهولة بالنسبة لثقافتنا بالذات، ورغم ماحاق بهذه النزعة من قمع سياسي وثقافي طويل.

وتؤدي هذه الطريقة إلى الوعي بأهمية الاشتباك الإيجابي لا فقط مع عناصر تلك الثقافة الأكثر بروزا في الوعي المجتمعي الراهن، وإنما أيضا مع امتداداتها السياسية، ولا نحتاج هنا إلى بيان التمدد الخارق لأشكال الوعي الديني والتيارات السياسية المستندة مرجعيا على محمولات متباينة من هذا الوعي.

تبدو تلك الصورة مبسطة إلى حد بعيد. فالنضال الحقوقي ليس محايدا أو فضفاضا من الناحية المنهجية، ونحن نواجه هنا بإشكالات كثيرة، وليست مسألة العلمانية أو ما أفضل أن أطلق عليه " النزعة المدنية" سوى واحدة منها.

و لنحدد هنا طبيعة الخلاف مع الصديق غيث بدقة، فهو يطرح العلمانية كمحور كفاحي وكهدف ضروري. ونحن نتفق معه في ذلك، ليس انطلاقا من الاعتقاد بأن العلمانية هى ركن في حداثة يجب تقديسها، وإنما لأن منح الدولة فحوى دينية يفسد السياسة ويحرفها إلى الطغيان، ويفسد الدين و يحرفه إلى الشكلانية. وهو ما تؤكده التجارب القديمة والعصرية على السواء غير أن العلمانية لا تعني سوى نزع الوظيفة الدينية والتبرير الديني عن الدولة. ويستحيل فيما وراء ذلك نزع الدين عن الحياة المدنية والعامة بكل جوانبها. وكل المحاولات التي رمت إلى حجز الدين في الحيز الشخصي البحت آلت بدورها إلى الفشل، وأنتجت رد فعل عنفويا وشديد الضرر بنسيج المجتمع والثقافة. وفي حالتنا نحن بالذات، لا تفضي تلك المحاولات القسرية سوى إلى تعميق الانفصام بين النخبة المثقفة من ناحية والمجتمع الواسع من ناحية أخرى.

إن أمامنا معضلات تفصيلية كثيرة لا تقل أهمية عن التجليات السابقة. ويهمنا هنا فقط بهدف الاختصار أن نؤكد على أن الوعي التقدمي الراهن بكل مستوياته وتياراته مجبر على التعاطي بإيجابية مع تلك الإشكاليات والمعضلات. وبكل تواضع، يتعين علينا أن نعترف بهزال الحجج التقليدية التي سيقت للتدليل على صواب الموقف العلماني "المبدئي"، فإذا كانت الديمقراطية تعني المشاركة وحكم الأغلبية بين مبادئ أخرى، ومن بينها العلمانية، فإن انطلاق أصحاب الحق في المشاركة من منصات إيمانية، يجعل من المحتم أن تصطبغ الحياة العامة بصبغة تلك المنطلقات ولا يجوز هنا أن نحتج بالقول بأن تلك المنطلقات تعد من الديمقراطية، إذ أن دلالة هذه الحجة هى أن علينا أن نتعامل مع الديمقراطية كفحوى أو كجوهر مجرد، وليس كممارسة تاريخية.

وعلى أية حال، فإن ترك مجال الدين كلية للمنتسبين إلى المؤسسات الدينية أو لتيارات سياسية عنفوية ورجعية وقمعية

كان خطأً بالغاً وقعت فيه أجيال متتالية من المنتسبين للأفكار التقدمية والإنسانية، وقد آن الأوان لتصحيح هذا الخطأ.

وقد يجوز للمشتغلين بالسياسة الحزبية أن تأخذهم الحماسة المذهبية إلى موقف علماني "مبدئي" إلى حد التطرف. ولكن أعتقد أن المناضلين الحقوقيين لا يجب إطلاقا أن يستسلموا لهذا النوع من "المبدئية" حتى لو كانت العلمانية هى منطلقهم الفكري والسياسي ذلك أن حقوق الإنسان، ليست مذهبا، وإنما هى في تقديري معايير للحد الأدنى من الاحترام بمعنى الكرامة الإنسانية، وهى نزعة تستهدف "أنسنة" الفعل السياسي والمعرفي على السواء، بما في ذلك الصراعات السياسية.

إن الانسياق وراء موقف علماني متطرف يشتمل على استفزاز المجتمع الذي يتوجه إليه المناضل الحقوقي بخطابه. وفي سياقه البنية السياسية التي تشهد هذا الصعود الخطير للتيارات التي تنسب ذاتها إلى مرجعية الإسلام، يقود هذا التطرف العلماني إلى مضاعفة الميل للغلو والعنف.

وبوسعنا أن نبرز دليلا على ذلك حقيقة أن المساجلات الفكرية والسياسية العنيفة والتي اشتملت على موقف "علماني استبعادي" قد ساهم من بين عوامل أخرى في نقل بعض المفكرين الأكثر استنارة من بين مفكري الإسلام السياسي إلى مواقع أقل توازنا وأشد غلوا.

وفي مقابل هذا الاستنتاج، علينا أن نعترف أيضا بأن "المماحكة والمجال القبلي" لم يكن الخطأ الوحيد الذي ارتكبه المثقفون العرب. ففي المقابل، تفشت خلال محطات مختلفة، موقف المعالاة الصريحة للتيارات السياسية الإسلاموية، وحملها الكثيرون - قسرا وبصورة اصطناعية وخارجة كليا عن المعطيات الصريحة والأساسية لهذه التيارات- مهاما جساما مثل مواجهة الإمبريالية واستعادة الكرامة العربية والهوية المميزة لحضارتنا.

إن موقف رواق عربي يميز نفسه بوضوح كاف عن هذين الموقفين المغلوطين. فهى تصر على حقها في نقد هذه التيارات في الفكر والممارسة. وهى في نفس الوقت تعترف بالدور الجوهري الذي يلعبه الدين عموما والإسلام خصوصا في مجتمعاتنا العربية، بما يتجاوز المجال الإيماني الشخصي البحت. وعندما تبرز رواق عربي هذا الموقف، فإنها لا تكيفه على نحو غائي أو انتهازي رخيص، فهى تقول بأنه ليس لديها "حل" لكيفية إحداث التوازن والمواءمة بين الاعتراف بدور الدين في الحياة العامة العربية وضرورة الأخذ بمكتسبات الحداثة وعلى رأسها التطبيق الحازم لمنظومة حقوق الإنسان، وهى منظومة تنظر للدولة كهيئة

محايدة دينيا. إن هذا الحل لا يوجد في حزمة معينة من التدابير والإجراءات الجاهزة. وإنما يمكن استنباط هذا الحل من باطن المدرسة الفكرية في سياق تعددي، بشرط أن نؤكد منذ البداية على الحق في الاجتهاد -بل وضرورته- وكفالة الاعتراف المتبادل بشرعية كل الاجتهادات الفكرية والسياسية.

إن فحوى المنظومة الحقوقية ونصوصها تحتم الاعتراف المتبادل بالآخر السياسي، والتيارات السياسية الإسلاموية، هى بالنسبة لي شخص آخر، أرغب في الاعتراف به وليس التسليم بمنطلقاته أو أفكاره وبرامجه.

وثمة مستويان لهذا الاعتراف. الأول سلبي يكتفي بمجرد المطالبة بقوننة هذه التيارات. أما المستوى الثاني فهو أهم وأخطر وينطوي على الدعوة المستمرة للاشتباك الإيجابي ونعني بذلك محاولة شده للاعتراف بالحقوق الأصلية للإنسان، كإنسان.

وليس هناك أي نوع من الضمانات لنجاح مثل هذا الحل. ويتعين على المناضل الحقوقي أن يشخص الوضع الذي يبدو أمامه بمنتهى الدقة وروح المسئولية ومن البديهي أن يميز هذا المناضل بين تيارات مغالية في الرجعية ومشبعة بالعنف القمعي المعادي لكل ما هو إنساني، وتيارات أخرى أكثر نضوجا وتوازنا. وليس من المفيد في هذا الإطار إطلاقا نعت جميع تلك التيارات بالتخلف والانتماء للعصور الوسطى. إذ أن ذلك بكل بساطة غير صحيح بالنسبة مثلا لحركة الإخوان المسلمين، وبعض التيارات الناشئة حديثا على يسارها.

إن مجالات الخلاف مع هذه الحركات والتيارات أكثر بكثير من مجالات الاتفاق. ويمكننا أن نميز بين موقفين معرفيين. الأول ينظر إلى هذه الحركات كشيء جاهز ونهائي (الموقف الهيجلي) والآخر ينظر إليها كظاهرة اجتماعية/سياسية متحركة وقابلة للانتقال والتطور.

والواقع أنه ليس لدى أي طرف دليل نهائي على صحة افتراضاته. فالممارسة وحدها هى التي قد تحسم الخلاف بين المنطلقات.

ومن ناحية الخلاف المبدئي مع هذه الحركات. فنحن نعتقد إجمالا أن الأشكال الراهنة لنشاطها وبرامجها وأفكارها تعد نكسة بالقياس إلى اجتهادات شيوخنا العظام في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إن أفكار هؤلاء هى الجديرة بوصف "الإحياء الإسلامي" بينما تمثل برامج وأفكار غالبية المنظمات الإسلاموية الراهنة "اختلافات سياسية" قد تمهد لنكسة خطيرة للإسلام كنظام إيماني وأخلاقي وكقاعدة ابتدائية لكيانية حضارية وثقافية. ونحن نرمي من وراء الاشتباك الإيجابي إلى تهيئة

ظروف فكرية ملائمة لدعوة حساسيات وقيادات فكرية بين صفوف تلك التيارات والمنظمات للعودة إلى منطلقات حركة الإحياء الإسلامي هذه وتطوير منجزاتها.

هنا مجال آخر للخلاف. إن إبراز اجتهادات هؤلاء المفكرين والفقهاء العظام ليس نوعا من النوستالجيا أو الحنين للماضي أو التمسك الموسوس بمشروع مستحيل ومات بالفعل. فالواقع الثقافي العربي أكثر حيوية بما لا يقاس من هذا الاستنتاج المشرع منهجيا. ومازلنا نعتقد بأن هذا الجيل المؤسس والمشارك بفعالية في مشروع التنوير العربي قد عكس موقفا مؤطرا بزمن وظرف تاريخي فائت. إذ وضع لبنات لتيار فكري له أسسه العميقة وركائزه الاستراتيجية، والتي أظن أنها ستعيش لزمن طويل مقبل، بشرط إنعاشها وتطويرها وتقويتها بصورة متصلة من خلال استجابات حية للمعطيات المتغيرة للواقع.

وأهم من كل شئ، فإن كناية "الإحياء" هذه تقف موقفا استقطابيا مع الشكلانية والجمود والردة السلفية التي تسم موقف التيارات الراهنة في السياسة العربية. وإلقاء الضوء عليها يخدم في الحد الأدنى نزع شرعية احتكار الحديث باسم الإسلام عن هذه التيارات.

أما في الحد الأقصى والمطلوب، فإنها تفتح آفاقا غير محدودة للاجتهاد وللإحياء المطلوب ■